اسم المصدر: اليوم

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 12975 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 82 رقم القصاصة: 1

وزارة المالية تصدر بيانها التفصيلي للميزانية العامة للدولة للعام المالي (1430/1431)

1753 مليار ريال حجم الناتج المحلي الإجمالي للعام الجاري

اليوم - الرياض

أصدرت وزارة المالية أمس بيانها التفصيلي للميزانية العامة للدولة للعام المالي (1430/1431) أوضحت خلاله النتائج المالية للعام المالي الحالي 1428/1429، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد 1430/1431، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك فيما يلي:

أولاً : النتائج المالية للعام المالي الحالي 1428/1429:

1- الإيرادات العامة:

يُتَوَقَّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (1,100,000,000,000) ألف ومئة مليار ريال بزيادة نسبتها (144) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية. وقد شكلت الإيرادات البترولية نسبة (90) بالمئة تقريباً من جملة الإيرادات التي تم تحقيقها، وتزيد على الإيرادات الفعلية التي تم تحقيقها في العام المالي الماضي 1427/1428 بمبلغ (478,500,000,000) أربعمائة وثمانية وسبعين ألفاً وخمسمائة مليون ريال أي بنسبة (77) بالمئة.

2- المصروفات العامة:

يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعلية في نهاية العام المالي 1428/1429 (510,000,000,000) خمسمائة وعشرة آلاف مليون ريال بزيادة مقدارها (100,000,000,000) مائة ألف مليون ريال عمّا صدرت به الميزانية، نتيجة لما استجد خلال العام المالي من مصروفات وتشمل هذه الزيادة بدل غلاء المعيشة التي أقرها مجلس الوزراء في بداية العام المالي الحالي ودفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ومشاريع عسكرية وأمنية وأخرى، والمبالغ التي ترتبت نتيجة تثبيت بعض فئات الموظفين، وزيادة القبول في الجامعات والابتعاث، وإعانة الشعير والأعلاف وحليب الأطفال والأرز.

وقد بلغ عدد ما تم توقيعه من عقود لتنفيذ المشاريع التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة (2500) عقد تبلغ قيمتها الإجمالية (120,000,000,000) مئة وعشرين ألف مليون ريال مقارنة بمبلغ (83,000,000,000) ثلاثة وثمانين ألف مليون ريال في العام المالي السابق 1427/1428 بزيادة نسبتها (45) بالمئة، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية.

3- الدَّين العام:

تشير التوقعات الأولية إلى أن صافي حجم الدَّين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي 1428/1429 (2008م) إلى (237,000,000,000) مئتين وسبعة وثلاثين ألف مليون ريال لتنقلص نسبته إلى حوالي (13,5) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنةً بـ (18.7) بالمئة في نهاية العام المالي الماضي 1427/1428 (2007م).

ثانياً : الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم 1430/1431:

على الرغم من الانخفاض الحاد الذي طرأ على أسعار البترول خلال الفترة الأخيرة من العام المالي الحالي 1428/1429 وتقديرات الإيرادات للعام المالي القادم، إلا أنه نظراً لأهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، فقد صدرت التوجيهات الكريمة بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عمّا اعتمد بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي - بمشيئة الله - إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات، كما روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تَمَس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الالكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشروعات

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 12975 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 2

عدد من الوزراء خلال تشرفهم بالسلام على خادم الحرمين

البنية الأساسية، حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة.

وفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1430/1431:

1- قُدرت الإيرادات العامة بمبلغ (410,000,000,000) أربع مئة وعشرة آلاف مليون ريال.

2- حُددت النفقات العامة بمبلغ (475,000,000,000) أربع مئة وخمسة وسبعين ألف مليون ريال.

3- قدر العجز في الميزانية بمبلغ (65,000,000,000) خمسة وستين ألف مليون ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي1430/1431:

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية على (225,000,000,000) مئتين وخمسة وعشرين ألف مليون ريال مقارنة بتكاليف بلغت (165,000,000,000) مئة وخمسة وستين ألف مليون ريال بميزانية العام المالي السابق 1428/1429؛ بزيادة نسبتها (36) بالمئة، كما تمثل حوالي ثلاثة أضعاف ما اعتمد بالعام المالي 1425/1426 الذي يصادف السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية من منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية.

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 | رقم العـدد: 12975 | رقم الصفحة: 11 | مسلسـل: 82 | رقم القصاصة: 3

122.1 مليار ريال لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة

اعتماد إنشاء 1500 مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق

■ 9 مليارات ريال لتنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم

■ نقل الكليات الصحية من ميزانية وزارة الصحة إلى ميزانيات الجامعات

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (122,100,000,000) مئة واثنين وعشرين ألفاً ومئة مليون ريال.

ففي مجال التعليم سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم «تطوير» البالغة تكاليفه (9,000,000,000) تسعة آلاف مليون ريال، وقد صدر مؤخراً قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة «تطوير التعليم القابضة» برأس مال مقداره (100,000,000) مئة مليون ريال.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات التخصصية تضمنت الميزانية اعتماد إنشاء (1500) ألف وخمسمئة مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (3240) ثلاثة آلاف ومئتين وأربعين مدرسة، وما تم الانتهاء من تنفيذه وعددها أكثر من (1100) ألف ومئة مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (2000) ألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مبان إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتمادات لاستكمال إنشاء المدينة الجامعية للطالبات والمدينة الطبية لجامعة الملك سعود. وكذلك إنشاء المدينة الجامعية للطلاب بجامعة الملك خالد بتكاليف تجاوزت (12,000,000,000) اثني عشر ألف مليون ريال. إضافة إلى استكمال المدن الجامعية للجامعات القائمة، وتجهيز المعامل والمختبرات، وافتتاح وتشغيل (41) إحدى وأربعين كلية جديدة.

كما تفضل خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - بوضع حجر الأساس لإنشاء جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وتجري حالياً الترتيبات لبدء التنفيذ، وتم توقيع عقد منشآت جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية وفروعها.

وسوف يستمر برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، بالإضافة لبرامج الابتعاث الأخرى، ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج الابتعاث خلال العام المالي الحالي 1428/1429 إلى (5,700,000,000) خمسة آلاف وسبعمئة مليون ريال.

كما تم خلال العام المالي الحالي نقل الكليات الصحية من ميزانية وزارة الصحة إلى ميزانيات الجامعات.

وصدر مؤخراً قرار من مجلس الوزراء باعتماد مبلغ (5,000,000,000) خمسة آلاف مليون ريال لبناء مساكن لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

وفي مجال التدريب التقني والمهني وزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تم افتتاح وتشغيل عدد من معاهد التدريب المهني ومعاهد عليا تقنية للبنات.

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 12975 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 4

خادم الحرمين الشريفين يتلقى التهاني بمناسبة صدور ميزانية الخير

(واس)

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 12975 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 5

18,9 مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية

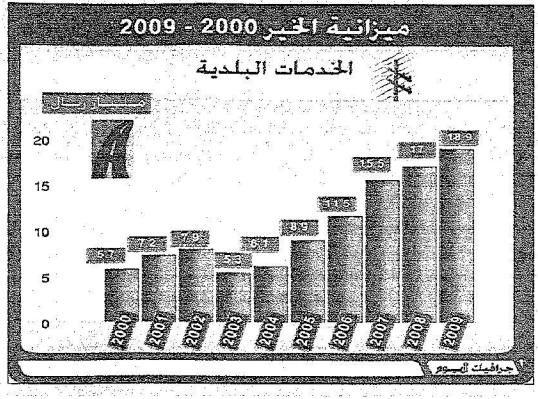

3 ـ الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات والمجمعات القروية حوالي (18,900,000,000) ثمانية عشر ألفاً وتسعمئة مليون ريال منها ما يزيد على (2,300,000,000) ألفين وثلاثمئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات والمجمعات القروية.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية. إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول. ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية. ومبان إدارية.

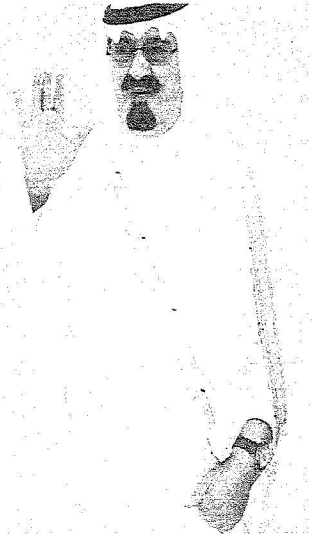

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 12975 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 6

52.3 مليار ريال للخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية

تنفيذ 86 مستشفى جديداً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ 11750 سريراً

بلـغ ما خصـص لقطاعات الخدمـات الصحيـة والتنمية الاجتماعية حوالي (52,300,000,000) اثنين وخمسـين ألفاً اثنين وثلاثمئة مليون ريال.

وتضمنـت الميزانية مشـاريع صحية جديدة لاسـتكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشـاريع لإحـلال وتطوير البنيـة التحتية لعدد (22) اثنين وعشرين مستشفى، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز بعـض الرافق الصحية، وتطويـر نظام المعلومات الصحية، وإنشاء مرافق بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة تشمل مركزين للأورام ولعلوم وجراحة الأعصاب.

كما يجري حالياً تنفيذ (86) سـتة وثمانين مستشـفىً جديـداً بمناطق المملكة بطاقة سـريرية تبلـغ (11750) أحد عشـر ألفاً وسبعمئة وخمسـين سـريراً، وتضمنت الميزانية اعتمادات جديدة لتطوير جمعية الهلال الأحمر السعودي.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، وميان لمكاتب العمل، إضافة إلى دعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشـؤون الاجتماعية لتحقيق أهـداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعـم برامج معالجة الفقـر والصندوق الخيـري الوطني، وزيـادة المخصصات السـنوية بالميزانية المتعلقـة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، مـع العمل على اختصار الإطار الزمنـي للقضاء على الفقر والاسـتمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة.

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 | رقم العـدد: 12975 | رقم الصفحة: 10 | مسلسـل: 82 | رقم القصاصة: 7

25 مليار ريال لتعزيز موارد صندوق التنمية العقارية

40 مليار ريال للمستفيدين من الإقراض الحكومي العام المقبل

استكمالاً لدعم مؤسسات الإقراض الحكومي تم بميزانية العام المالي الماضي 1428/1429 (2008م) تعزيز موارد صندوق التنمية العقارية بمبلغ (25,000,000,000) خمسة وعشرين ألف مليون ريال يوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية اعتباراً من العام المالي السابق لمقابلة الطلب على القروض وتقليص فترة الانتظار. وصدرت مؤخراً التوجيهات الكريمة لوزارة المالية بإيداع مبلغ (10,000,000,000) عشرة آلاف مليون ريال لحساب بنك التسليف والادخار بهدف تمكين البنك من زيادة عدد القروض الاجتماعية والأسرية الممنوحة لذوي الدخول المحدودة، بالإضافة إلى ما يقوم به البنك من تقديم دعم للمنشآت الصغيرة والناشئة.

وستواصل مع الصناديق الأخرى وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، وستساهم هذه القروض - بإذن الله - في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، والبنك الزراعي وصندوق الاستثمارات العامة وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي 1429/1428 حوالي (335,000,000,000) ثلاثمئة وخمسة وثلاثين ألف مليون ريال، ويُتَوَقَّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم 1430/1431 حوالي (40,000,000,000) أربعين ألف مليون ريال.

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي وتنميته بلغت القروض الحكومية المقدمة لمؤسسات التعليم الأهلي حتى الآن (846,000,000) ثمانمئة وستة وأربعين مليون ريال، وسيستمر العمل ببرنامج المنح الدراسية لطلبة التعليم العالي الأهلي.

وبخصوص برنامج تنمية الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي حوالي (8,500,000,000) ثمانية آلاف وخمسمئة مليون ريال.

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 | رقم العـدد: 12975 | رقم الصفحة: 10 | مسلسـل: 82 | رقم القصاصة: 8

35,4 مليار ريال لقطاعات المياه والصناعة والزراعة

بلـغ المخصص لقطاعـات الميـاه والصناعة والزراعـة والتجهيـزات الأساسـية وبعـض القطاعـات الاقتصاديـة الأخـرى حوالـي (35,400,000,000) خمسـة وثلاثـين ألفـاً وأربعمئة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشـاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصـادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشـيد اسـتهلاك المياه، وتطوير وتحديث وتوسـعة محطـات التحليـة القائمة وإنشـاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء.

ولغرض زيادة الاسـتثمارات المحلية وجذب الاستثمارات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات (الجبيل 2، وينبـع 2) وإنشـاء أرصفة إضافيـة للموانيء وإنشـاء محطـات تحويـل وتوزيع وشـبكات الكهربـاء والاتصـالات، وتطويـر وتوسـعة التجهيزات الاساسية للصناعات البتروكيماوية على مسـاحة إجمالية تبلغ (17,2) مئة وسبعة عشـر مليونا ومئتي الف متر مربـع، وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الأخرى.

كما تضمنت الميزانية مشاريع للمحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسـية وسلامة الغذاء والدواء.

9,2 بالمئة مؤشر ارتفاع الاسعار

أظهر الرقم القياسـي لتكاليف المعيشـة وهو أهم مؤشرات المسـتوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام 1428/1429 (2008م) نسـبته (9,2) بالمئة عمّا كان عليه في عام 1427/1428 (2007م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمّا معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشـرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (3,6) بالمئة في عام 1428/1429 (2008م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

157 مليار ريال رؤوس أموال واحتياطيات البنوك

سـجل عـرض النقـود بتعريفه الشـامل خلال الأشـهر العشـرة الأولى من العام المالي 1428/1429 (2008م) نمواً نسبته (14) بالمئة. وفي ضـوء تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي تم اتخـاذ الإجـراءات اللازمة لضمـان توافر السـيولة الكافية في النظـام المصرفي لتلبية احتياجـات الاقتصاد الوطنـي حيث ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (14,1) بالمئـة، كمـا ارتفع إجمالـي مطلوبات البنوك مـن القطاعين العـام والخاص خلال الفترة نفسـها بنسـبة (30) بالمئة، وواصلت البنـوك تدعيم قدراتهـا الماليـة إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتهـا خلال الفترة نفسـها بنسـبة (15,4) بالمئـة لتصـل إلـى (157,000,000,000) مئة وسـبعة وخمسـين ألف مليون ريال.

السوق المالية:

وأصلت هيئة السوق المالية إعداد وإصدار منظومـة اللوائـح اللازمـة لتنظيم السـوق وتطويرها، وخلال العام المالي الحالي أصدرت الهيئة قواعد مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعديل وتطوير لائحة طرح الأوراق المالية. وكإصـدارات أولية تم طرح (13) ثلاث عشرة شـركة للاكتتاب العام ، وبذلك أصبح عـدد الشـركات المدرجة بالسـوق (127) مئة وسـبعا وعشرين شـركة. كما رخصت الهيئة لعدد (30) ثلاثين شركة جديدة لممارسة أنواع متعددة من النشـاط في مجال أعمال الأوراق المالية ليصل مجموع الشركات المرخص لها منذ صدور لائحة الأشخاص المرخص لهم منتصف عام (2005م) وحتى تاريخه (106) مئة وست شركات.

اسم المصدر: اليوم

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 12975 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 82 رقم القصاصة: 9

19,2 مليار ريال لقطاع النقل والاتصالات

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (19.200.000.000) تسعة عشر ألفاً ومئتي مليون ريال.

وتضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة للطرق والموانيء والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية، ففي مجال الطرق شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها (5400) خمسة آلاف وأربعمئة كيلو متر، منها ازدواج طريق (بيشة/رنية/الخرمة حتى طريق الرياض/الطائف السريع «المرحلة الأولى»)، ازدواج طريق (البجادية/عفيف)، ازدواج (تبوك/ضباء «المرحلة الرابعة»)، وطريق (حائل/رفحا «المرحلة الثانية»)، والطريق الدائري الثاني بمكة المكرمة، و ازدواج طريق (الخضراء/شرورة)، والأعمال التكميلية لطرق (القصيم/حائل/الجوف)، و (القصيم/المدينة المنورة/ينبع/رابغ السريع). و (امتداد الرياض/الدمام السريع)، واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها على (1740) ألف وسبعمئة وأربعين كيلو متراً. إضافة إلى ما يقارب (30000) ثلاثين ألف كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة منها طرق (الطائف/الباحة/أبها) و(الشقيق/جازان) و (الخرج/حرض/بطحاء) و (الحائر/حوطة بني تميم) (حائل/المدينة المنورة المباشر) و (المرحلة الأولى من طريق بطحاء/شيبة/أم الزمول)، وطريق (الرياض/الرين/بيشة)، والجدير بالذكر أن شبكة الطرق المعبدة القائمة يزيد طولها على (56000) ستة وخمسين ألف كيلو متر.

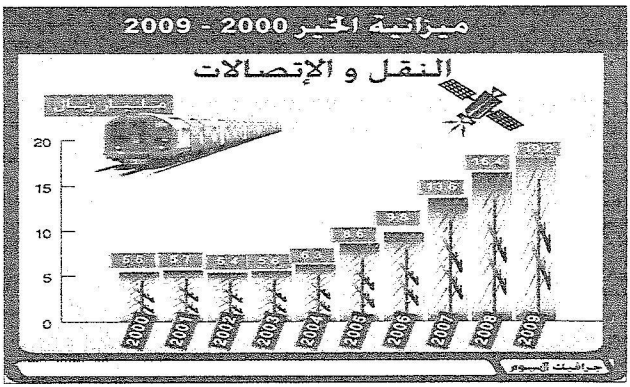

رفع التصنيف الائتماني للمملكة إلى (A-).

الموافقة على إنشاء عدد من الهيئات الحكومية

أكد صندوق النقد الدولي مرة أخرى خلال مناقشة مجلس إدارته في شهر يوليو لعام (2008م) متانة اقتصاد المملكة وثمّن السياسة المالية العامة للمملكة وانفتاح نظامها التجاري ودورها في استقرار السوق البترولية من خلال تنفيذ برنامج استثماري لزيادة الطاقة الإنتاجية للبترول وزيادة طاقة تكريره والتوسع في مرافق معالجة الغاز. وكذلك دور الإصلاحات الهيكلية في تمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق.

رفعت وكالة فيتش التصنيف الإئتماني للمملكة إلى (A-). وأكد التقرير أن القوة الإئتمانية للمملكة تكمن في أصولها المحلية والخارجية الضخمة وانخفاض الدين الحكومي. وتعد هذه النتائج امتداداً لما تحقق من تقييم في العام المالي السابق من قبل وكالة ستاندرد أند بورز. وشهادة على مصداقية السياسات الحكيمة التي تنتهجها حكومة خادم الحرمين الشريفين وعلى الاستقرار التي تنعم به المملكة. وستعزز هذه النتائج - بإذن الله - المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل بتكلفة أقل.

تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام (2009م) تصنيف المملكة في المرتبة (16) السادسة عشرة من بين (181) مئة وإحدى وثمانين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الإستثمار بها متقدمة من المركز (24) الرابع والعشرين الذي حققته في عام (2008م). تمت الموافقة على إنشاء عدد من الهيئات الحكومية وإصدار بعض التنظيمات الجديدة والشركات وتشمل الهيئة العامة للسكك الحديدية، والهيئة العامة للمساحة، وتنظيم جمعية حماية المستهلك، وصندوق الوقف الصحي، ونظام الجمعيات التعاونية، وتنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار، ونظام مكافحة الغش التجاري، وترتيبات طويلة وقصيرة المدى تتعلق بتوفير السلع والمواد التموينية وضبط أسعارها في السوق المحلية، وقواعد وإجراءات معالجة التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية، والخطة العامة للتدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. ومركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية، والاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، وشركة المياه الوطنية.

1753 مليار ريال حجم الناتج المحلي الإجمالي

من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام 1429/1428 (2008م) وفقاً لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات (1.753.500.000.000) ألفا وسبعمئة وثلاثة وخمسين ملياراً وخمسمئة مليون ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته (22) بالمئة مقارنة بنسبة (7,6) بالمئة للعام السابق. وأن يحقق القطاع البترولي نمواً نسبته (34,9) بالمئة بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نمواً نسبته (8) بالمئة بالأسعار الجارية. أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (4,2) بالمئة. حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (3) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (4,3) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (5,4) بالمئة. وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (11,4) بالمئة. وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (6,3) بالمئة. وفي نشاط التشييد والبناء (4,1) بالمئة. وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (4,2) بالمئة. وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (2,2) بالمئة. وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (46) بالمئة كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 12975 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 10

1226 مليار ريال القيمة الاجمالية للصادرات السلعية والخدمية

820,2 مليار ريال فائض الميزان التجاري المتوقع هذا العام

وفقاً لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية والخدمية خلال عام 1429/1428 (2008م) (1.226.000.000.000) ألف ومئتين وستة وعشرين مليار ريال بنسبة زيادة مقدارها (31,2) بالمئة عن العام المالي السابق. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (115.000.000.000) مئة وخمسة عشر ألف مليون ريال بارتفاع نسبته (10) بالمئة عن العام المالي السابق، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (10,2) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمّا الواردات السلعية والخدمية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (610.000.000.000) ستمئة وعشرة آلاف مليون ريال بزيادة نسبتها (12) بالمئة عن العام المالي السابق.

كما تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (820.200.000.000) ثمانمئة وعشرون ألفاً ومئتا مليون ريال بزيادة نسبتها (45,8) بالمئة عن العام السابق.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (564.800.000.000) خمسمئة وأربعة وستون ألفاً وثمانمئة مليون ريال في العام المالي 1429/1428 (2008م) مقارنة بفائض مقداره (354.300.000.000) ثلاثمئة وأربعة وخمسون ألفاً وثلاثمئة مليون ريال للعام 1428/1427 (2007م) بارتفاع نسبته (59,4) بالمئة.

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 12975 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 11

8 مليارات ريال للاستمرار في تنفيذ «الخطة الوطنية للعلوم والتقنية»

7- قطاعات أخرى:

أ- الاستمرار في تنفيذ «الخطة الوطنية للعلوم والتقنية» التي تصل تكاليفها إلى ما يقارب (8,000,000,000) ثمانية آلاف مليون ريال، وسوف يؤدي تنفيذها - بإذن الله - إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

ب- الاستمرار في الإنفاق على «الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات» التي تمثل أحد أهم روافد «المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية» الذي تم إطلاقه في العام المالي 1427/1428 بتكاليف بلغت (3.000.000.000) ثلاثة آلاف مليون ريال، وصدور «سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات» مع تأسيس صندوق لهذه الخدمة بهدف الإسراع في تغطية خدمات الاتصالات في جميع المناطق.

ج- استمرار الإنفاق على تطوير أجهزة القضاء من التكاليف التي تم اعتمادها بميزانية العام المالي 1428/1429 بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ومقدارها (7,000,000,000) سبعة آلاف مليون ريال.